

## قلل من أهمية الاتهامات باختراق الفاتح وجماعة 30 ديسمبر آل محمود: لن تتوافق رؤيتنا مع أعداء الوطن

ورفض رئيس تجمع الوحدة الوطنية الشيخ د.عبدالمطيف آل محمود التعليق على ما بثته بعض المنابر الإعلامية خاصة تلك المواقع التي يخشى أصحابها حول سميات متعددة -حول من يوصفون بجماعة 30 ديسمبر داخل التجمع، وقال ليس من مهنتنا مجازاة الأقبول والاتهامات ولنا مشغولين بالدفاع عن أحد أو تخرم أحد من الأعضاء من غير دليل، فإنما تهاك الدول بكثرة القيل والقال ولا نريد أن نشغل عن معركة البناء وتنمية الأوطان بالقضايا الجدلالية والفتنات الشخصية، وأمام شعبنا تحديات وطنية أكبر وأهداف أسمى، رؤيتنا في تجمع الوحدة الوطنية واضحة وأجندتنا معلنة تحت ضوء الشمس، وأضاف إن معلمين لوعي وصق ووطنية قيادات تجمع الوحدة الوطنية وقواعد من أهل البحرين الشرفاء.

التجمع مخالفة للقواعد التنظيمية أو تبنيه لأجندة معادية لوطن أو عمله على إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وغير ذلك من الأعمال التي تؤثر على استقرار البحرين وأمنها، فقلت مبادئ أساسية في مؤسستنا. وأضاف أنه في الوقت الذي نضمم فيه على العمل المؤسسي داخل التجمع فإننا نرحب بالمنهج الديمقراطي الذي يستوعب وجهات النظر المختلفة ويتحمل الرأي والرأي الآخر بروح الحوار والشورى التي أسس لها الإسلام كمبدأ راسخ (وأمرهم شورى بينهم) بعيداً عن آداب وقواعد الاختلاف وعن هدم الآخرين لنيل الشهرة، مستنكراً في ذات الوقت ما تورده بعض المواقع من ادعاءات تنسب إلى التجمع أو رئيسه أو قيادات من تصريحات وتلفيقات ليس عليها دليل بل ويدهشها الواقع.

قال رئيس تجمع الوحدة الوطنية الشيخ د.عبدالمطيف آل محمود إن من يعرف التجمع أو ينتمي له يعلم تمام العلم أن الفضاء السياسي والفكري لرؤيتنا لن يختلط أو يتوافق يوماً ما مع أهداف خصوم البلاد وأعداء الوطن، وأن المعارضة الإيجابية المنضبطة التي يتبناها التجمع موقف سياسي مبدئي يسعى به أهل الفاتح لتحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي والاجتماعي والديني والتنمية الاقتصادية المستدامة في مملكة البحرين بما يحفظ لكل الأطراف حقوقها وللأمنون هيئته وللقضاء استقلاله. وأكد د.عبدالمطيف آل محمود، في تصريح له أمس، أن تجمع الوحدة الوطنية عبارة عن حركة سياسية مفتوحة لا تؤمن بنظرية الإقصاء والطرد والإبعاد لمن أخطأ في التقدير أو التعبير عن فكرته أو رأيه ما لم يتأكد لقيادة



د. عبدالمطيف آل محمود

اللجنة الخارجية أعادت قانون الأحداث

### «مالية النواب» تطالب مهلة لإعداد تقرير الموازنة

كثبت - مروة العسيري:

طلبت رئيسة لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس النواب تمديد الفترة المقررة لتقديم التقرير المتعلق بمشروع قانون لاعتماد الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2013 و2014، وذلك حتى نهاية الشهر الحالي. وعزت الرئيسة ذلك التمديد إلى أن اللجنة بحاجة إلى مزيد من الوقت لغرض الاجتماع مع بعض الجهات الحكومية، كما إنها تنتظر الحصول على بعض المعلومات المطلوبة من عدة جهات مختلفة. علوة على كثرة الإجراءات الرسمية خلال الفترة الماضية. كما طلب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني سحب الاقتراح بقانون المتعلق بتعديل المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1976م في شأن الأحداث لمزيد من الدراسة.

### «مراقف الشورى»: إعداد تقرير «الثروة البحرية» و«مؤسسة الموانئ» النهائي

ناقشت لجنة المراقف العامة والبيئة بمجلس الشورى خلال اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة جمعة الكعبي المرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2012م بتعديل المادة (1) من المرسوم بقانون (20) لسنة 2002 بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية بحضور ممثلي وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني والمجلس الأعلى للبيئة، حيث اطاعت اللجنة على مذكرات الجهات المذكورة وملاحظاتها بشأن ما تضمنه المرسوم بقانون، قبل أن تقرر إعداد مسودة تقريرها النهائي لرفعها لمكتب المجلس. كما نظرت اللجنة في المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2012م بتعديل بعض أحكام قانون المؤسسة العامة للموانئ البحرية الصادر بالقانون رقم (61) لسنة 2006م، بحضور ممثلي كل من وزارة المواصلات وشؤون الموانئ والملاحة البحرية، حيث طرح أصحاب السعادة أعضاء اللجنة جملة من التساؤلات حول أهداف المرسوم وما سيحقق من جراء تعديل المادة المذكورة، قبل أن تقرر اللجنة رفع تقريرها بشأن المرسوم للجنة مكتب المجلس.

### تقوي تسأل «التنمية» عن أعداد المستحقين الحاليين للدعم المالي



سوسن تقوي

في سؤالها «وبحسب المعايير التي تم التوافق عليها مسبقاً مع الحكومة، يرجى مواثنا بالآتي: كم عدد المستحقين للدعم المالي - مبلغ 50 ديناراً؛ وكم عدد المستحقين للدعم المالي - مبلغ 70 ديناراً؛ وكم عدد المستحقين للدعم المالي - مبلغ 100 ديناراً».

تقدمت عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي بسؤال إلى وزيرة التنمية الاجتماعية د.فاطمة اللويهي حول أعداد المستحقين الحاليين للدعم المالي في مستوياته الثلاثة، والمعايير التي سيتم من خلالها صرف الدعم المالي للمستحقين من فوارنة الستينين 2013 - 2014. ونص السؤال على أنه «دار مؤخرًا جدال بين الحكومة ومجلس النواب بشأن المعايير المعتمدة لصرف الدعم المالي للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، حيث كان الاتفاق المسبق مع الحكومة ممثلة في وزير المالية مع النواب على معايير محددة، إلا أن وزارة التنمية الاجتماعية لم تتفد هذا الاتفاق وقد قامت بوضع معايير أخرى وضعتها لها البنك الدولي، إلا أن الوزارة أنكرت اعتماد معايير البنك الدولي وأوضحت بأنها لم تقم بتغيير المعايير التي اعتمدت سابقاً». وأضاف «نرجو التكرم بموافنا وبالتفصيل - المعايير التي سيتم من خلالها صرف الدعم المالي للمستحقين من فوارنة العامين المائتين 2013 - 2014». وقالت النائب سوسن تقوي

### رئاسة

### «قراءة في قانون العمل» بنادي ألبا

ينظم الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين ورشة عمل بعنوان «قراءة في قانون العمل للنطاق الأهلي الجديد»، تحت رعاية وزير العمل جميل حميدان، وسيبقي الورشة مستشار وزارة العمل د.عبدالباسط محمد على مدى يومي 9 و10 يناير من الشهر الحالي في خيمة الفعاليات الكائنة في نادي «ألبا» الرياضي.

## «الشورى»: قانون لزيادة الرواتب 15% إن لم تدرج في الميزانية

القطاع الخاص في دولة الكويت وسواها من الدول».

وأضاف أن «اللجنة رأت تضمين تقريرها بشأن الميزانية معم الأسم من خلال (أمانة العيشة)، بعد الاطلاع على مذكرات الحكومة والنواب»، موضحاً أن «المجال لايزال مفتوحاً للتوافق مع الحكومة بهذا الشأن، حيث تجتمع اللجنة غداً بحضوري الصناعة والثقافة، قبل أن تختتم اجتماعاتها الأسبوع القادم مع وزارتي الداخلية والدفاع».

وشدد المسقطي على «رفض لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خفض الدعم المقدم للمواطنين، وتبنيها توجيهه حسب الأولوية لمحمدي الدخل»، مشيراً إلى أن «أي زيادة في الرواتب ينبغي أن تشمل الدرجات الأدنى مع مراعاة تخفيض الزيادة بنسب متناسبة عليها كلما ارتفعت الدرجة».



خالد المسقطي

مع نسبة التضخم وهو ما تطبقه دول الخليج، لافتاً إلى أن «اللجنة ستقدم اقتراحاً للحكومة بدراسة آليات دعم رواتب

أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى خالد المسقطي توجيه اللجنة لتقرير مشروع قانون بشأن زيادة الرواتب والأجور في القطاع الحكومي المحال من مجلس النواب، في حال تعثر إقناع الحكومة بتضمين مشروع الميزانية العامة للعامين 2013 و2014م زيادة لا تقل عن 15% لموظفي القطاعين العام والخاص، والمتقاعد، مشيراً إلى ضرورة زيادة دخل المواطن البحريني ورفع مستوى معيشته ترجمة لبرنامج عمل الحكومة وتوصيات الحوار الوطني، في ظل ارتفاع الأسعار.

وقال المسقطي في تصريحات صحافية إن اللجنة مقتنعة بامتلاك الدولة ما يمكنها من صرف زيادة عامة جديدة، حيث يساهم ما يتم ضخمه من أموال في تنشيط الدورة الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو إضافية، فضلاً عن كونه مؤشراً إيجابياً للتعامل

## «حقوق الإنسان الشورية» تناقش «توصيات جنيف» والموازنة من منظور حقوقي

الذي يعين اللجنة في أداها لهذه المهمة، كما طلبت اللجنة الاجتماع بوزير حقوق الإنسان لمناقشة عملية تنفيذ التوصيات، في حين نوه أعضاء اللجنة بما عبرت عنه مملكة البحرين من التزام على صعيد تنفيذ التوصيات التي تم التعمد بتطبيقها، والتي خطت المملكة بالفعل خطوات جادة على صعيد تنفيذها، وذلك في إطار توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، والتي أكد جلالة خلاها على ضرورة تعاون مختلف الجهات الحكومية مع وزارة شؤون حقوق الإنسان في المرحلة المقبلة من أجل إنجاز خطة عمل الوزارة فيما يتعلق بالوفا، بما تعهدت مملكة البحرين بتطبيقه من توصيات في جلسة مجلس حقوق الإنسان الأخيرة بجنيف.

يقوى ركائز مبادئ حقوق الإنسان ويدعمها، والتي توليها المملكة عظيم اهتمامها، في ظل إبراز المملكة أن العنصر البشري يعد الركيزة الأولى في تحقيق التنمية الشاملة والدائمة. وأشارت د.عائشة مبارك إلى أن اللجنة استعرضت الجانب التشريعي من التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان حول الاستعراض الدوري الشامل بجنيف، حيث اطاعت اللجنة على مضمون التوصيات وما تم إنجازه بشأنها، وعلى وجه الخصوص التوصيات التي تحتاج إلى إجراء تعديلات في القوانين الوطنية المعمول بها، أو استحداث تشريعات جديدة. حيث دعت اللجنة في هذا الشأن وزارة شؤون حقوق الإنسان إلى تزويدها بكافة الوثائق المتوافرة والمتعلقة بالتوصيات، وبالشكل

قالت رئيسة لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى د.عائشة مبارك إن اللجنة ناقشت خلال اجتماعها أمس الموازنة العامة للدولة للعامين 2013-2014، من منظور حقوقي يستند إلى كافة المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة، ومنها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث عملت اللجنة على دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الموازنة، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بتوفير حقوق الفرد في العيش الكريم، وضمان مستوى صحي مناسب، وحقه في التعليم والعمل، إضافة إلى ضمان تغطية الموازنة لمختلف الفئات المجتمعية كالمرأة، والنياب، وكبار السن، والطفولة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وأكد أعضاء اللجنة أن تزايد تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

## «بوليتكنك»: لجنة تحقيق في تجاوزات «الرقابة»



جامعة بوليتكنك

تفيداً لقرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن»، موضحة أنه «تم تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد من تجاوزات، والكلية على تواصل مستمر مع الجهات المعنية في المملكة لاتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الخصوص، وفقاً للأنظمة المعمدة». وأشارت إلى أن «الإدارة التنفيذية لبوليتكنك البحرين قطعت شوطاً كبيراً في عملية تصحيح الأوضاع وتنفيذ التوصيات، تحت إشراف ومراقبة مجلس الأمناء المشكل بمرسوم ملكي رقم 23 لسنة 2012م، والذي يقوم بدوره بإطلاع وزير التربية والتعليم (الوزير المعني بالإشراف والرقابة في بوليتكنك)، وبشكل دوري، على جميع المستحقات في عملية تصحيح الأوضاع داخل بوليتكنك».

قالت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) أمس إنها شرعت بتنفيذ توصيات تقرير الرقابة المالية والإدارية بعد دراستها، إضافة إلى تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد من تجاوزات، بعد أقل من 24 ساعة على مطالبة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب إلهة الجهات الحكومية المخالفة إلى النيابة العامة، ومن بينها «بوليتكنك». وأضاف «بوليتكنك البحرين» في بيان أمس إنه «عطفاً على توصيات اللجنة النايبية تود الإدارة التنفيذية لبوليتكنك أن تحيط الرأي العام علماً بأن بوليتكنك البحرين قامت فور تسلمها لتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بدراسة التوصيات الواردة فيه كافة، وتنفيذها فوراً، وذلك